النظام القانوني للمسئولية المجتمعية للشركات في الإمارات، قراءة قانونية في قرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠١٨

د. إيناس خلف الخالدي*

سلم البحث في ١٤٤٣/٥/٢٥هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٣/٦/٢٨هـ

ملخص البحث:

بادرت الحكومة الإماراتية إلى مواكبة مضامين التطور التشريعي في مجال المسئولية المجتمعية للشركات وأصدرت قرار مجلس الوزراء رقم «٢» لسنة ٢٠١٨، بشأن المسئولية المجتمعية للشركات، ويهدف القرار إلى وضع الإطار التنظيمي لمفهوم المسئولية المجتمعية، وآليات توثيقها، وإداراتها، وتوجيهها في الدولة، ووضع الإطار العام للحوافز والامتيازات لممارسة المسئولية المجتمعية، وتحديد الأدوار والمسئوليات للجهات المعنية، لتنظيم وتحفيز المسئولية المجتمعية لدى الشركات يحاول هذا البحث دراسة قرار مجلس الوزراء الإماراتي رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن المسئولية المجتمعية للشركات والإحاطة بجوانبه وتقديم رؤية نقدية على مواده من خلال ثلاثة مباحث التعريف بقرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (المبحث الأول) والجهاز الإداري المنظم للمسئولية المجتمعية الذي حدده قرار مجلس الوزراء (المبحث الثاني) وتقييم قرار مجلس الوزراء (المبحث الثالث) وخاتمة تضم ابرز النتائج والتوصيات.

Abstract

The UAE government has taken the initiative to comply with the provisions of the legislative development in the field of corporate social responsibility and issued the Cabinet Decision No. ٢ of ٢٠١٨ on Corporate Social Responsibility, The purpose of the decision is to establish the regulatory framework for the concept of social responsibility, mechanisms of documentation, management and guidance in the state, and the general framework of incentives and privileges for the exercise of social responsibility and to define the roles and responsibilities of the concerned parties, This study attempts to study the decision of the UAE Cabinet No. ٢ of ٢٠١٨ on the social responsibility of companies and its aspects, and to provide a critical vision of its materials through three sections, defining the decision of the Council of Ministers No. ٢ of ٢٠١٨ (the first topic) and the administrative body responsible for community responsibility in the decision of the Council of Ministers II) and evaluating the decision of the Council of Ministers (section III) and the conclusion of the most prominent findings and recommendations.

* أستاذ مشارك، بكلية القانون، جامعة العلوم والتقنية، الفجيرة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

المقدمة:

الحمد لله المتفرد بالجلال والكمال، له الفضل، وله الثناء وإليه المآل، أحمده –سبحانه وتعالى– حمد الشاكرين المقرين بنعمه {وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ} فلله الحمد ملء السموات، وملء الأرض، وملء ما بينهما وملء ما شاء من شيء بعد وأصلي وأسلم على خير خلق الله أجمعين نبينا وحبيبنا محمد خاتم الأنبياء، وسيد الفقهاء، وإمام الأتقياء، النبي الأمي الذي دانت له العلماء، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .. أما بعد، فمنذ أن تفضل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ﷾، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بإطلاق، "مبادرة عام الخير ٢٠١٧"[١] تقوم الحكومة الاتحادية ممثلة في وزارة الاقتصاد ببذل الجهود والمساعي الحثيثة لوضع وتنظيم الإطار القانوني الملائم لدمج جهود المسئولية المجتمعية للشركات[٢] في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة والمستدامة؛ وبالتعاون والتنسيق مع دوائر التنمية الاقتصادية، وغرف التجارة، والكيانات الرائدة من القطاع الخاص، ومنظمات النفع العام في جميع أنحاء الدولة؛ وتسعى الوزارة إلى وضع التشريعات والقوانين والأنظمة والضوابط التي تتسم بالقدر الأكبر من الشفافية لتمكين كيانات القطاع الخاص من المساهمة الفاعلة في التنمية المحلية، والاستفادة من الكثير من الحوافز والامتيازات على مختلف المستويات.

يهدف الإطار القانوني الجديد في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحويل المسئولية المجتمعية للشركات إلى عمل إلزامي تقوم به ٤٠٠,٠٠٠ شركة في جميع أنحاء البلاد، مع السعي إلى توفير ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون درهم نقداً أو عيناً من الشركات، وتخصيصها إلى العمل الخيري؛ حيث سيكون لزاماً على مدققي حسابات الشركات تقديم البيانات المالية للتحقق من مشاركة تلك الشركات في أعمال المسئولية المجتمعية، وسوف يكون إعلان التدقيق شرطاً قانونيا لتجديد الرخصة التجارية.

وبما أن الدولة تقوم بتنفيذ موجة كبيرة من التطوير التشريعي الذي يهدف إلى تمكين المشاركة الوطنية القوية في المسئولية المجتمعية للشركات، فقد نص قانون الشركات الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في منتصف ٢٠١٦ على أن تقوم الشركات المساهمة العامة بتقديم مساهمات طوعية للمسئولية الاجتماعية للشركات في حدود ٢٪ من صافي الأرباح المحققة.[٣] وبالمثل، يأتي قانون الاستثمار الجديد

ليحقق القدر الأكبر من الشفافية والكفاءة، ويضمن ثقة المستثمرين المتزايدة في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة.

وانطلاقا من هذه الأهمية بادرت الحكومة الإماراتية إلى مواكبة مضامين التطور التشريعي في مجال المسئولية المجتمعية للشركات وأصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، قرار مجلس الوزراء رقم «٢» لسنة ٢٠١٨، بشأن المسئولية المجتمعية للشركات[٤] الذي يهدف إلى وضع الإطار التنظيمي لمفهوم المسئولية المجتمعية، وآليات توثيقها، وإداراتها، وتوجيهها في الدولة، ووضع الإطار العام للحوافز والامتيازات لممارسة المسئولية المجتمعية، وتحديد الأدوار والمسئوليات للجهات المعنية، لتنظيم وتحفيز المسئولية المجتمعية لدى الشركات[٥]

أهمية البحث:

في الآونة الأخيرة ازدادت أهمية دراسة وفهم المسئولية المجتمعية للشركات باعتبارها ضرورة لإشراك كيانات القطاع الخاص من المساهمة الفاعلة في العمل المجتمعي تحقيقا للتنمية الشاملة والمستدامة. وتعتبر هذه الدراسة مدخل لفهم المسئولية المجتمعية للشركات من منظور قرار مجلس الوزراء وتعطي هذه الدراسة صورة واضحة عن طبيعة سلوك الشركات ومدى استعدادها للمشاركة المجتمعية بصورة إلزامية تحقيقا للتنمية المستدامة كما تبرز أهمية البحث في انعدام الدراسات القانونية إلا ما ندر التي تعالج المسئولية المجتمعية إذ إن غالبية الدراسات في هذا الإطار تتعامل مع الموضوع من زاوية اجتماعية لا قانونية.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة الراهنة على المنهج التحليلي الوصفي في تحليل قرار مجلس الوزراء رقم «٢» لسنة ٢٠١٨، بشأن المسئولية المجتمعية للشركات واثر تطبيق القرار على تحفيز المسئولية المجتمعية للشركات القائمة في دولة الإمارات

خطة البحث:

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على قرار مجلس الوزراء الإماراتي رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن المسئولية المجتمعية للشركات والإحاطة بجوانبه وتقديم رؤية نقدية على مواده من خلال ثلاثة مباحث التعريف بقرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠١٨(المبحث الأول) والجهاز الإداري المنظم للمسئولية المجتمعية بموجب قرار مجلس الوزراء (المبحث الثاني) وتقييم قرار مجلس الوزراء (المبحث الثالث)

ثم نختم هذه المباحث بخاتمة نضمنها أهم النتائج والتوصيات التي سنتوصل إليها في بحثنا هذا، وأخيراً أسأل الله السّداد والرشاد، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنه وليّ ذلك والقادر عليه، وصلى الله على خير خلقه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول
التعريف بقرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن المسئولية المجتمعية للشركات

يتضمن هذا المبحث تسليط الضوء على ابرز ما تضمنته مواد قرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ البالغة ٢٧ مادة[٦] حيث سنعرض في هذا المبحث لمفهوم المسئولية المجتمعية في قرار مجلس الوزراء (المطلب الأول) أهداف قرار مجلس الوزراء (المطلب الثاني) نطاق سريان قرار مجلس الوزراء (المطلب الثالث) على النحو التالي:

المطلب الأول
مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات في قرار مجلس الوزراء

عرف قرار مجلس الوزراء رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ الذي نظم المسئولية المجتمعية للشركات في المادة الأولى منه مصطلح المسئولية المجتمعية للشركة بأنه المساهمة الاختيارية للشركة في التنمية المجتمعية من خلال تقديم مساهمات (نقدية و/أو عينية) لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ومنها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدولة بالإضافة إلى ممارسات المسئولية المجتمعية الواردة في المادة (٥) من هذا القرار[٧].وبالرجوع إلى المادة ٥ من ذات القرار نجد أن المادة المذكورة أشارت إلى أن المسئولية المجتمعية للشركات[٨] تشمل الممارسات التالية

أ. المساهمة في تطوير المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من خلال تقديم المساهمات النقدية والعينية لتمويل البرامج والمشاريع التنموية في الدولة التي تنطبق عليها الشروط والضوابط والمعايير المعتمدة من المجلس.

ب. تبني سياسات صديقة للبيئة في الإنتاج والعمل.

ج. تعزيز روح الابتكار والبحث العلمي، والمساهمة في تقديم حلول للمشكلات أو التحديات التي تواجه المجتمع.

د. إرساء ثقافة المسئولية المجتمعية في الشركات من خلال وضع استراتيجيات مستدامة للمسئولية المجتمعية، وتوفير الفرص لتطوير حملات ومبادرات إنسانية

ومجتمعية، والانخراط في البرامج التطوعية.

ونستنتج من التعريف الوارد في المادة الأولى من القرار ما يلي:

١. إن قرار مجلس الوزراء جاء بتعريف جامع مانع للمسئولية المجتمعية يمكن أن يتحدد من خلاله العناصر المكونة للمسئولية المجتمعية والخصائص التي تتميّز به هذه المسئوليّة عن غيرها.

٢. اخذ قرار مجلس الوزراء بالمفهوم الواسع في تعريفه للمسئولية المجتمعيّة إذ شمل التعريف الالتزام المتواصل للشركة بالسلوك الأخلاقي والمساهمة في التنمية تجاه المجتمع المحلي والمجتمع عامة، وفي تعاملاتها مع موظفيها وحاملي أسهمها ومع كل من له مصالح شرعيّة معها وتأكيد قيم ومبادئ هذا السلوك في أساليبها وعملياتها الداخلية وتفاعلها مع القطاعات الأخرى" .

٣. تبنّى قرار مجلس الوزراء مفهوماً أكثر فاعلية للمسئولية المجتمعيّة، من خلال تعزيز دور القطاع الخاص للقيام بدور أساسي كشريك حيوي للحكومة في مسيرتها التنموية الشاملة، إذ أن نجاح الشركات في تطبيق المسئولية المجتمعية يعتبر عامل من عوامل نموّها واستدامة أنشطتها.

٤. اعتبر القرار أن المسئولية المجتمعية ترتكز على أسس اختيارية بحتة، تمارسها الشركات والمنشآت من منطلق رغبتها في العطاء المؤسسي، والمساهمة في تنمية المجتمع

٥. تبنى قرار مجلس الوزراء مفهوما موسعا لممارسات المسئولية المجتمعية للشركات والمنشآت إذ تشمل المساهمة في تطوير المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، من خلال تقديم المساهمات النقدية والعينية، وتبني سياسات صديقة للبيئة في الإنتاج والعمل، وتعزيز روح الابتكار والبحث العلمي، والمساهمة في تقديم حلول للمشكلات أو التحديات التي تواجه المجتمع، وإرساء ثقافة المسئولية المجتمعية في الشركات

المطلب الثاني: أهداف قرار مجلس الوزراء

أجاز المشرع الإماراتي في (المادة /٢٤٢) من قانون الشركات التجارية رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ "للشركة بعد انقضاء سنتين ماليتين من تأريخ تأسيسها وتحقيقها أرباحا وبموجب قرار خاص أن تقدم مساهمات طوعيّة، ويجب ألا تزيد عن (٢%) من متوسط الأرباح الصافية للشركة خلال السنتين الماليتين السابقتين للسنة التي تقدم فيها تلك المساهمة الطوعية، ويتوجب مراعاة ما يأتي:١- أن تكون هذه

المساهمات الطوعية في أغراض خدمة المجتمع،٢- أن يذكر بشكل واضح الجهة المستفيدة من هذه المساهمات الطوعية في تقرير مدقق الحسابات وميزانية الشركة".

ونستنتج من هذا النص ما يلي:

١. أقر المشرع الإماراتي مبدأ المسئولية المجتمعية للشركات

٢. جعل المشرع الإماراتي من قيام الشركة بالمساهمات المتعلقة بالمسئولية المجتمعية أمرا جوازيا لا وجوبيّاً؛ وإن أختارت الشركة القيام بها، فثمة ضوابط لابد من مراعاتها في هذا الجانب وهي:

- صدور قرار خاص بذلك من الشركة .
- بيان غرض المساهمة الطوعية – في خدمة المجتمع –، والجهة المستفيدة منها في تقرير مدقق الحسابات وميزانية الشركة
- أن لا تزيد عن (٢%) من متوسط الأرباح الصافية للشركة خلال السنتين الماليتين السابقتين للسنة التي تقدم فيها تلك المساهمة الطوعية .

٣. اكتفى المشرع الإماراتي بإقرار المسئولية المجتمعيّة في نص المادة /٢٨٢ فحسب دون أن يفرد نصوصا تشريعية أخرى ينظم من خلالها الأحكام القانونية لهذه المسئولية. ولعدم كفاية هذا النص في تنظيم قواعد المسئولية المجتمعية للشركات كان لا بد من قرار تنظيمي يشرح قواعد المسئولية المجتمعية للشركات لهذا جاء قرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ لوضع الإطار التنظيمي للمسئولية المجتمعية للشركات في الدولة. حيث أوضحت المادة ٢ إلى أن قرار مجلس الوزراء يهدف إلى تحقيق ما يأتي:

أ. وضع الإطار التنظيمي لمساهمات المسئولية المجتمعية للشركات وآليات توثيقها وإدارتها وتوجيهها في الدولة.[٩]

ب. وضع الإطار العام للحوافز والامتيازات لممارسة المسئولية المجتمعية.

ج. تحديد الأدوار والمسئوليات للجهات المعنية لتنظيم وتحفيز المسئولية المجتمعية لدى الشركات

على أن هذه الأهداف يجب أن تقرأ في نطاق المبادئ التوجيهية للقرار والتي أشارت إليها المادة (٤) من ذات القرار والتي أشارت إلى انه يراعى عند تنفيذ أحكام هذا القرار المبادئ التوجيهية الآتية:

١- أن تستند المسئولية المجتمعية إلى أسس اختيارية بحتة تُمارسها الشركات

والمنشآت من منطلق رغبتها في العطاء المؤسسي والمساهمة في تنمية المجتمع من خلال المساهمة الاختيارية في المشاريع المدرجة في المنصة

٢- أن الشركات والمنشآت شريك أساسي في التنمية المستدامة في الدولة.

وهذا يؤكد ان دولة الإمارات تتعامل مع مفهوم المسئولية المجتمعية من منطلقين: ان اساس المسئولية المجتمعية للشركات هو اختياري لا إلزامي ينطلق من رغبة هذه الشركات في العطاء المؤسسي والمساهمة في تنمية المجتمع باعتبار أن هذه الشركات شريك أساسي في التنمية المستدامة في الدولة.

المطلب الثالث: نطاق سريان قرار مجلس الوزراء

أوضحت المادة ٣ من قرار مجلس الوزراء إلى أن أحكامه تسري على كل من:

أ. جميع الشركات التجارية في الدولة بكافة أشكالها القانونية بما في ذلك البنوك والمصارف وشركات التمويل والشركات المستثناة من أحكام القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ وكذلك فروع الشركات الأجنبية التي تزاول نشاطها داخل الدولة.

ب. الشركات المملوكة بالكامل للحكومة الاتحادية أو المحلية بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تمتلك فيها نسبة من أسهمها.

ج. المؤسسات والجهات التي ترغب في الإدراج في المنصة ومنها على سبيل المثال الشركات المدنية / الشركات المهنية/ المؤسسات الفردية/ الشركات العاملة بالمناطق الحرة بالدولة/ الجمعيات التعاونية.

وعليه فان القرار وسع من محل المسئولية المجتمعية الوارد في (المادة/٢٨٢) من قانون الشركات التجارية رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ فعملا بالمادة ٣ من ذات القرار أصبح واضحا أن برامج وأنشطة المسئولية المجتمعية تشمل جميع الشركات أيا كان نوعها أو شكلها، بل أصبحت المسئولية المجتمعية من أهم المعايير المستخدمة في قياس أدائها وتأثيرها في المجتمع والعاملين والبيئة بل إن القرار وسع من نطاق تطبيق المسئولية المجتمعية إذ شمل كافة الشركات المستثناة من أحكام القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ وكذلك فروع الشركات الأجنبية التي تزاول نشاطها داخل الدولة.كما شمل الشركات المدنية والمهنية والجمعيات التعاونية إذا رغبت المساهمة في تطوير المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها وعليه تكون الشركات التي تسجل بموجب قانون

الاستثمار الأجنبي المباشر أو بموجب قانون المناطق الحرة مشمولة بالقرار لان الفقرة أ من ذات القرار أشارت إلى شمول جميع الشركات التجارية في الدولة بكافة أشكالها القانونية بما فيها الشركات المستثناة من أحكام القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.

المبحث الثاني

الجهاز الإداري المنظم للمسئولية المجتمعية في قرار مجلس الوزراء

يتضمن هذا المبحث تسليط الضوء على الصندوق الوطني للمسئولية المجتمعية باعتباره الجهاز الإداري الذي يتولى تنظيم وتنسيق عمل المسئولية المجتمعية على مستوى الدولة وفق التقسيم التالي: ماهية الصندوق الوطني للمسئولية المجتمعية (المطلب الأول) واليات تنفيذ مسار المسئولية المجتمعية /مهام الصندوق الوطني للمسئولية المجتمعية (المطلب الثاني)

المطلب الأول: ماهية الصندوق الوطني للمسئولية المجتمعية

تم إنشاء الصندوق الوطني للمسئولية المجتمعية للشركات والمنشآت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ويهدف الصندوق إلى تنفيذ مسار المسئولية وذلك من خلال منصة ذكية للمسئولية المجتمعية تدرج فيها الشركات والمنشآت والجهات المستفيدة، والتي تهدف إلى تنظيم وتنسيق عمل المسئولية المجتمعية على مستوى الدولة، حيث أشارت المادة (٦) من ذات القرار إلى انه يُنشأ بموجب هذا القرار "الصندوق الوطني للمسئولية المجتمعية" كجهاز إداري اتحادي يلحق بالوزير، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، والأهلية القانونية اللازمة لمباشرة الاختصاصات المنوطة به.وتتحمل وزارة الاقتصاد النفقات التأسيسية للصندوق.

وتوضح المادة (٨) من ذات القرار الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للمسئولية المجتمعية" فإدارة الصندوق الوطني للمسئولية المجتمعية تكون من مجلس أمناء برئاسة الوزير يتولى المجلس الاختصاصات الآتية:

١. اعتماد السياسة العامة للصندوق والإشراف على تنفيذها.
٢. إقرار الهيكل التنظيمي للصندوق.
٣. اعتماد الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بمجال عمل الصندوق.
٤. تحديد مشاريع وبرامج المسئولية المجتمعية والضوابط التي تحكمها وأولويات التنفيذ وأوجه الإنفاق عليها.

٥. اعتماد تصميم المنصة ومتطلبات إدراج الشركات والمنشآت فيها وتصنيفها.
٦. اعتماد الضوابط والمعايير والشروط المتعلقة بمنح الجواز والعلامة.
٧. وضع آلية عمل المؤشر وضوابط احتساب النقاط للشركات والمنشآت.
٨. متابعة تقارير الأداء السنوية للصندوق واعتمادها.
٩. شكيل اللجان وفرق العمل الدائمة أو المؤقتة لتمكين الصندوق من القيام بمهامه، وتحديد مهام تلك اللجان وفرق العمل ونظام عملها.

على أن يشكل بقرار من مجلس الامناء لجنة استشارية تختص بتقديم المقترحات والتصورات والأفكار ورفع التوصيات للمجلس بشأن تطوير الأطر التنظيمية وعمليات ممارسات المسئولية المجتمعية وكافة البرامج والمبادرات ذات الصلة ومنها ما يأتي:

١. تطوير المنصة والمؤشر.
٢. تقديم المقترحات بشأن مزايا وحوافز الإدراج في المنصة.
٣. تقديم المشورة بشأن المبادرات والأنشطة ذات الصلة بالمسئولية المجتمعية.
٤. أية مهام أخرى تُكلف بها اللجنة الاستشارية من قبل المجلس.

على ان يكون للصندوق مدير عام يعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية ويمارس الإدارة التشغيلية المبادرة للصندوق والعمل على تحقيق أهداف وأغراض الصندوق واقتراح خطط وبرامج الصندوق السنوية وتكلفتها المالية ورفعها للجنة الصندوق

المطلب الثاني
مهام الصندوق الوطني للمسئولية المجتمعية
[آليات تنفيذ مسار المسئولية المجتمعية]

يسعى الصندوق الوطني للمسئولية المجتمعية إلى تنفيذ مسار المسئولية المجتمعية للشركات عبر العديد من البرامج، حيث يضم مسار المسئولية المجتمعية للشركات أحد عشر برنامجاً، تشكل في مجموعها آلية وطنية لتشجيع المشاركة الفاعلة للشركات، في مبادرات التنمية التي تطرحها الدولة، نعرض لها في الفروع التالية:

الفرع الأول: المنصة الذكية للمسئولية المجتمعية[١٠]

تمثل المنصة الذكية للمسئولية المجتمعية للشركات إحدى أهم أدوات تحقيق برامج مسار المسئولية المجتمعية للشركات (البرنامج الأول) وقد تم تطويرها

كوسيلة تقنية لتفعيل شراكة حقيقية بين الشركات التجارية، وجهات النفع العام، والهيئات الحكومية من أجل تنفيذ مبادرات، ومشاريع، وبرامج التنمية المستدامة التي تتبناها الحكومة وقد أشارت المادة (١١) من قرار مجلس الوزراء إلى المنصة الذكية فنصت على ان ينشأ الصندوق منصة ذكية للمسئولية المجتمعية، تهدف إلى تنظيم المساهمات الاختيارية في المشاريع والبرامج التنموية المدرجة في المنصة، وتوثيق وتنسيق جهود المسئولية المجتمعية على تحتوي المنصة على ما يأتي:

١. قاعدة بيانات شاملة لكافة الشركات والمنشآت المدرجة وقيم مساهماتهم وتصنيفاتهم وغيرها.
٢. المشاريع والبرامج التنموية المقدمة من الجهات المستفيدة في الدولة.
٣. القطاعات المستفيدة من المساهمات المتاحة وفق الأولويات التنموية في الدولة والتي يحددها المجلس.
٤. دراسات حول واقع المسئولية المجتمعية في الدولة.
٥. أدلة تعليمية وتدريبية بشأن إعداد وتنفيذ استراتيجية مؤسسية للشركات والمنشآت في مجال المسئولية المجتمعية.
٦. إفصاح الشركات والمنشآت عن مساهماتهم في المسئولية المجتمعية.
٧. إفصاح الجهات المستفيدة عن مراحل تنفيذ برامج ومشاريع المسئولية المجتمعية.
٨. النماذج الخاصة بالإدراج في المنصة.
٩. الحوافز والمزايا التي يتم منحها للشركات والمنشآت المدرجة في المنصة.
١٠. الشروط والأحكام والضوابط المتعلقة بالحصول على العلامة والجواز الخاص بالمسئولية المجتمعية الصادرة عن المجلس.
١١. أية معلومات وأخبار وبيانات ذات صلة بالمسئولية المجتمعية.

وتأتي المنصة الذكية للمسئولية المجتمعية للشركات في شكل بوابة إلكترونية ذكية تقدم كافة المعلومات حول الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة –التي تتبناها الحكومة– وما ينبثق عنها من مبادرات ومشاريع؛ كما أنها توفر للمنظمات والمؤسسات والشركات إمكانية التعرف على تفاصيل المبادرات والبرامج والمشاريع التنموية؛ فضلاً عن تنسيق التفاعل بين القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع الخاص التي تساهم من خلال المنصة الذكية في تحقيق الرخاء للمجتمع الإماراتي في جميع أرجاء البلاد.

يوفر التسجيل في المنصة الذكية للمسئولية المجتمعية للشركات لمجتمع الأعمال في الدولة فرصة المشاركة في المؤشر الوطني للمسئولية المجتمعية للشركات، والحصول على إحدى درجات علامة المسئولية المجتمعية للشركات، إلى جانب فرصة الحصول على جواز المسئولية المجتمعية للشركات. حيث يمنح كل من العلامة والجواز للشركات الأكثر تميزاً في ممارسة المسئولية المجتمعية للشركات كوسام تقدير لدور هذه الشركات المتميز في المساهمة بالتنمية المستدامة

واشارت المادة (١٢) من القرار إلى انه يكون الإدراج في المنصة إلزامياً لكافة الشركات المشار إليها في البندين (أ) و(ب) ويكون اختيارياً للمنشآت المشار إليها في البند (ج) من المادة (٣) من هذا القرار، ويجب على الجهة المعنية استيفاء متطلبات الإدراج في المنصة عند القيد أو تجديد قيد الشركة والمنشأة لديها وإخطار الصندوق بما يفيد ذلك.وانه يكون إدراج المشاريع والبرامج في المنصة من خلال إدخال الجهات المعنية بالتنسيق مع الجهات المستفيدة للبيانات والمعلومات والمستندات الخاصة بالمشروع أو البرنامج في المنصة إلكترونياً، وفق الإجراءات التي يصدر بشأنها قرار من المجلس.

أ. لا يجوز لأي جهة في الدولة أن تستخدم عبارة " مشروع مسئولية مجتمعية" مالم يكن هذا المشروع مدرجاً في المنصة وفق أحكام هذا القرار.

ب. للمجلس منح بعض المشاريع والبرامج الأولية على المنصة وفقاً للضوابط والمعايير والشروط التي يضعها المجلس في هذا الشأن.

كما بينت المادة ١٣ إلى انه تكون المساهمة اختيارية في أياً من مشاريع وبرامج المسئولة المجتمعية المدرجة في المنصة[١١]

أ. للشركة أو المنشأة التي ساهمت في إحدى المشاريع أو البرامج المدرجة في المنصة الحق في متابعة مراحل إنجاز المشروع/ البرنامج مع الجهة المستفيدة.

ب. تقوم الشركة أو المنشأة الراغبة في المساهمة الاختيارية بالمشروع أو البرنامج المدرج بالمنصة بإتباع الضوابط والإجراءات الصادرة عن المجلس.

ج. يكون للصندوق الحق في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المناسبة ضد الجهة المستفيدة في حال عدم التزامها بخطة العمل أو المدة الزمنية المعتمدة للمشروع أو البرنامج أو إخلالها بأي بند من بنود الاتفاقية المبرمة معها أو مخالفتها للضوابط والمعايير الصادرة عن المجلس في هذا الشأن.

د. تكون الجهة المستفيدة مسئولة عن صحة ودقة واكتمال كافة المستندات

والدراسات والتقارير المقدمة من خلال المنصة عن المشروع/ البرنامج، ويتعين على الجهة المستفيدة بذل عناية الخص الحريص في انجاز المشروع/ البرنامج والالتزام بخصة العمل والمدة الزمنية المعتمدة للمشروع/ البرنامج وكافة الإجراءات والضوابط والشروط والمعايير المعتمدة عن المجلس.

ه. للمجلس رفض إدراج أي مشروع أو برنامج في المنصة في حال عدم استيفائه للضوابط والمعايير والشروط الصادرة بهذا الشأن أو إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

و. لا يجوز البدء بسحب أي مبالغ من الحساب المصرفي للمشروع أو البرنامج سواء من قبل الجهة المستفيدة أو ممن تفوضه في هذا الشأن إلا بعد استيفاء كافة الشروط والمعايير والضوابط الصادرة عن المجلس.

ز. للمجلس في حالة مخالفة الجهة المستفيدة للضوابط والمعايير والشروط الصادرة عن المجلس إلغاء أي مشروع/ برنامج ثم إدراجه في المنصة، وتحويل المبالغ المودعة من الشركة أو المنشأة من الحساب المصرفي الخاص بهذا المشروع/ البرنامج إلى الحساب المصرفي للصندوق.

ح. للمجلس الحق في تقديم مساهمة نقدية من الحساب المصرفي الخاص للصندوق إلى أحد المشاريع/ البرامج المدرجة في المنصة في الحالات التي يرى فيها المجلس ضرورة لذلك.

ط. للمجلس تحويل إدارة أي مشروع أو برنامج مدرج بالمنصة من جهة مستفيدة إلى جهة مستفيدة أخرى في الحالات التي يرى فيها المجلس ضرورة لذلك.

ي. في حال وجود مبالغ فائضة غير مستخدمة بعد الإنجاز الكامل للمشروع/ البرنامج وفق خطة العمل، يتعين على الجهة المستفيدة تحويل تلك المبالغ وأية عوائد ناتجة عليها من الحساب المصرفي للمشروع/ البرنامج إلى الحساب المصرفي للصندوق وفقاً للإجراءات التي يحددها المجلس بهذا الشأن.

ك. في حال انتهاء المبالغ المخصصة للمشروع أو البرنامج واستمرار الحاجة إلى مبالغ إضافية لإنجازه، فيجوز للصندوق بعد موافقة المجلس صرف المبلغ الذي يحتاج إليه هذا المشروع أو البرنامج من الحساب المصرفي للصندوق وفق الاشتراطات التي يحددها المجلس أو أن يتم عرض الأعمال المتبقية للمشروع/ البرنامج على المنصة. كما حددت المادة ٢٢ من القرار المساهمات في الصندوق فاشارت إلى أنه:

أ. تكون مساهمة الإدراج في المنصة بمبلغ (١٥٠٠) ألف وخمسمائة درهم تسدد سنوياً من الشركات والمنشآت لصالح الصندوق وتعتبر هذه المساهمة جزء من المساهمة في المسئولية المجتمعية في الدولة.

ب. للشركات والمنشآت المساهمة الاختيارية بالصندوق بمبلغ (١٠٠٠٠) عشرة آلاف درهم في حال رغبته في الحصول على علامة المسئولية المجتمعية حسب الفئات.

ج. للشركات والمنشآت المساهمة الاختيارية بالصندوق بمبلغ (١٥٠٠٠) خمسة عشر آلاف درهم في حال رغبته في التنافس للحصول على جواز المسئولية المجتمعية.

د. أية مساهمات اختيارية أخرى يوافق عليها المجلس.

ه. يجوز للمجلس بعد موافقة مجلس الوزراء أن يصدر قراراً يحدد فيه استثناء فئات معينة من الشركات أو المنشآت من سداد قيمة مساهمة الإدراج في المنصة الواردة بالبند (أ) من هذا المادة.[١٢]

الفرع الثاني: مؤشر المسئولية المجتمعية

مؤشر المسئولية المجتمعية للشركات، الذي تشرف عليه وزارة الاقتصاد، يمثل أحد أهم المبادرات الإستراتيجية للحكومة الاتحادية فيما يتعلق بقياس مدى التزام المؤسسات والشركات بتطبيق المسئولية المجتمعية، حيث يعتبر مقياساً لتقييم وترتيب الشركات وفقاً لمساهماتها الخاصة بالمسئولية المجتمعية للشركات إلى جانب مستوى أداءها بشأن المعايير الأخرى ذات الصلة بالمؤشر الوطني للمسئولية المجتمعية للشركات. وقد أشارت المادة (١٦) من قرار مجلس الوزراء إلى الى انه يتولى الصندوق إعداد مؤشر سنوي للمسئولية المجتمعية وفق المعايير التي يحددها المجلس على أن يكون من ضمنها نسب المساهمات النقدية والعينية لكافة المنشآت المساهمة في مشاريع وبرامج المسئولية المجتمعية المدرجة في المنصة.

أ. يضع المجلس آلية عمل المؤشر وضوابط احتساب النقاط للشركات والمنشآت.

ب. يتم الإعلان عن نتائج مؤشر المسئولية المجتمعية بشكل سنوي وفقاً لما يقرره المجلس، وباعتباره السجل الرئيس لنتائج مساهمات للمسئولية المجتمعية لشركات القطاع الخاص، فإن المؤشر الوطني للمسئولية المجتمعية يستخدم في إجراء المزيد من التحليلات للشركات بما يحدد تأهل الشركات للحصول على "علامة المسئولية المجتمعية" أو "جواز المسئولية المجتمعية"؛ وبشكل أساسي

فأية شركة أو منشأة مسجلة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحمل رخصة تجارية سارية، وعضوية في المنصة الذكية للمسئولية المجتمعية، يمكنها إدراج اسمها في مؤشر المسئولية المجتمعية، حيث يتم تصنيف الكيانات وفقاً لنتائج التقييم الخاصة بها على مقياس يتراوح بين ٥٠ و١٠٥٠ نقطة. وقد تم تصميم المؤشر الوطني للمسئولية المجتمعية لتمكين مؤسسات القطاع الخاص من تحقيق أعلى النتائج على المنصة الذكية للمسئولية المجتمعية للشركات؛ حيث يعتمد تقييم نقاط الشركات على المؤشر، من بين عوامل أخرى، على حجم مساهمات المسئولية المجتمعية التي تقدمها الشركات كنسبة مئوية من صافي الأرباح التي تحققها؛ وهو النهج الذي يساعد في تقييم كيانات الأعمال –على اختلاف أحجامها وأنشطتها– بطريقة ثابتة وفقاً لمعايير موحدة.وبمجرد أن تكمل أي شركة عملية التسجيل أو تجديد العضوية على المنصة الذكية، يتم منحها (٥٠) نقطة في مؤشر المسئولية المجتمعية مقابل المساهمة الاجتماعية الممنوحة عند التسجيل أو التجديد.

الفرع الثالث: علامة المسئولية المجتمعية

علامة المسئولية المجتمعية للشركات هي علامة تجارية حصرية لبرنامج المسئولية المجتمعية للشركات الذي تملكه وزارة الاقتصاد؛ وهي تمثل أحد أشكال التقدير على المستوى الوطني للشركات التي تمارس المسئولية المجتمعية للشركات وتُظهر مساهمة متميزة تجاه المجتمع، وتضع نظاماً للحوكمة الداخلية وعمليات للمسئولية الاجتماعية؛ كما تساعد علامة المسئولية المجتمعية الشركات على إظهار إسهاماتها البارزة في تحقيق الرخاء المجتمعي، وحماية البيئة؛ وتكون علامة المسئولية المجتمعية سارية لمدة سنة ميلادية واحدة من تاريخ الحصول عليها.

لكي يتم النظر في حصول أي شركة على علامة المسئولية المجتمعية، فإن تقييم الشركة لا يقتصر على المساهمة المالية و/ أو العينية في أي مشروع من مشاريع المسئولية المجتمعية؛ بل يشمل أيضاً النظر في مدى التميز المؤسسي للشركة فيما يتعلق بالمسئولية المجتمعية للشركات، مع مراعاة الجوانب التنظيمية والتشغيلية، وكفاءة نظام الحوكمة الداخلية، ونظام إدارة الجودة المطبق، واستراتيجيات الشركة للمشاركة في مبادرات المسئولية المجتمعية، والخطط المعدة لذلك، بل وآثار هذه الخطط على سياسات الشركة، وإجراءاتها، وعملياتها التشغيلية، وثقافتها المؤسسية.

ومن حيث السمات والامتيازات والحوافز التي تقدمها علامة المسئولية المجتمعية، فقد صنفت علامة المسئولية المجتمعية إلى ثلاثة مستويات:(أ) العلامة البلاتينية للمسئولية المجتمعية؛ و(ب) العلامة الذهبية للمسئولية المجتمعية؛ و(ج) العلامة الفضية للمسئولية المجتمعية؛ مع التأكيد على أن حق استخدام علامة المسئولية المجتمعية يكون مكفولاً بشكل حصري للشركة التي حصلت على العلامة، ومن ثم فلا يجوز للشركات التابعة أو الشركات الأم أو الشركات القابضة استخدام علامة المسئولية المجتمعية؛ كما أن استخدام العلامة وما يستتبعها من فوائد وامتيازات وحوافز يظل سارياً خلال مدة صلاحية العلامة فقط.[١٣]

الفرع الرابع: جواز المسئولية المجتمعية

يمثل جواز المسئولية المجتمعية برنامجاً لمكافأة الشركات الخمس الأكثر تميزاً في مجال المسئولية المجتمعية للشركات؛ ويتم منح جواز المسئولية المجتمعية إلى أي شركة تحمل العلامة البلاتينية للمسئولية المجتمعية شريطة أن تحقق متطلبات الحصول على الجواز؛ ومن أهم تلك المتطلبات أنه يتعين على الشركة دعم مشاريع مسئولية مجتمعية متفردة وإبداعية ممتدة على مدى ثلاثة (٣) سنوات، وتتنأول في موضوعها الأولويات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مع ضرورة تطبيق نظام للحوكمة الداخلية يعزز توجه الشركة نحو المسئولية المجتمعية.

ولأن جواز المسئولية المجتمعية يمثل أحد أشكال التقدير الرسمي لتميز الشركات في العطاء من أجل تنمية المجتمع، فهو يمنح عدة امتيازات وفرص حصرية للشركات، ممهداً الطريق أمامها وصولاً إلى سمعة أفضل في مجال عملها؛ ومن ثم يعتبر جواز المسئولية المجتمعية أداة تسويقية قوية للشركات التي تحصل عليه بعد استيفاء الضوابط والأحكام ذات الصلة؛ ولذلك فإن حق استخدام جواز المسئولية المجتمعية يكون مكفولاً بشكل حصري للشركة التي حصلت على الجواز، ومن ثم فلا يجوز للشركات التابعة أو الشركات الأم أو الشركات القابضة استخدام جواز المسئولية المجتمعية؛ كما أن استخدام الجواز وما يستتبعه من فوائد وامتيازات وحوافز يظل سارياً طوال مدة صلاحية الجواز فقط.

الفرع الخامس: الإفصاح الإلزامي للمسئولية المجتمعية

يمثل برنامج الإفصاح الإلزامي للمسئولية المجتمعية للشركات أحد الاشتراطات القانونية الجديدة والذي يتعين بموجبه على شركات ومنشآت القطاع

الخاص تقديم المعلومات المتعلقة بالمساهمات المجتمعية (النقدية والعينية)، وقد تم إقرار ذلك من خلال التعديل على إجراءات وأنظمة تجديد الرخص التجارية لدى الدوائر الاقتصادية بالدولة، حيث ألزمت المادة (١٤) من القرار كل شركة قبل تجديد ترخيصها السنوي لدى الجهة المعنية الإفصاح من خلال المنصة عن مساهمتها أو عدم مساهمتها في المسئولية المجتمعية عن الفترة السابقة لتاريخ التجديد، وفي حال وجود مساهمات فيتعين أن يكون الإفصاح مشتملاً على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بنوع وحجم المساهمة والجهة أو الجهات المستفيدة من المساهمة. كما ألزمت المادة (١٥) كافة الجهات المستفيدة الإفصاح من خلال المنصة عن خطة عمل البرنامج أو المشروع ومستجداته وتحدياته كل ثلاثة أشهر أو كُلما اقتضت الحاجة لذلك، ما لم يقرر المجلس غير ذلك. ويتعين أن يكون الإفصاح مشتملاً على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشروع أو البرنامج.

كما أن للمجلس أن يطلب من الجهة المستفيدة تعيين مدقق حسابات للمشروع/ برنامج المسئولية المجتمعية أو تغيير مدقق الحسابات إذا ارتأى ضرورة لذلك.

الفرع السادس: المنتدى التنسيقي للمسئولية المجتمعية

يشير المنتدى التنسيقي للمسئولية المجتمعية إلى سلسلة من منصات التواصل التي تم إنشاؤها لتعزيز التواصل والشراكات بين قيادات القطاع الخاص وقيادات القطاع الإنساني والخيري لتبادل المعلومات والخبرات والاتفاق على الأولويات وتوجيه الاستثمارات المشتركة بينهما على المدى القصير والمتوسط والبعيد وتعتبر هذه المنتديات مكملة ومرتبطة ببرنامج «المنصة الذكية للمسئولية المجتمعية»

ووفقا لاحكام المادة (١٩) تتولى الغرف التجارية والصناعية بكل إمارة من إمارات الدولة بالتنسيق مع كل من الوزارة والصندوق وسلطات الترخيص في كل إمارة عقد منتديات تنسيقية للمسئولية المجتمعية سنوياً، وتنبثق عن هذه المنتديات لجان عمل للمسئولية المجتمعية للشركات والمنشآت.

أ. تهدف المنتديات واللجان إلى تحقيق ما يأتي:

١. بناء الشركات بين الشركات والمنشآت والجهات المستفيدة في مجال العمل التنموي.

٢. تبادل المعلومات والخبرات بين القطاعات المختلفة.

٣. تطوير تصور مشترك للأولويات التطوير والتنمية في المجتمع.

الفرع السابع: لجان المسئولية المجتمعية

تنطوي هذه المبادرة على تشكيل لجان عمل وفق مواضيع محددة ذات اهتمام مشترك بين شركات ومنشآت القطاع الخاص، ومنظمات النفع العام، ومؤسسات المجتمع المدني؛ وتسعى لجان المسئولية المجتمعية إلى وضع دعائم التعاون بين القطاع الخاص والمؤسسات غير الهادفة للربح تشمل مثلاً توظيف أمناء الجهات الخيرية في القطاع الخاص لاكتساب مهارات ومعارف ضرورية لتطوير العمل التنموي لدى المؤسسات الخيرية والإنسانية.

الفرع الثامن: الإحصائيات الوطنية حول المسئولية المجتمعية

برنامج الإحصائيات الوطنية للمسئولية المجتمعية للشركات هو إطار عمل مؤسسي لمنهجية تحديد وجمع الإحصائيات والبيانات بشكل منتظم عن شركات ومنشآت القطاع الخاص التي تمارس المسئولية المجتمعية في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ كما أنه يساعد على رصد الممارسات الحالية في الدولة ومقارنتها بتجارب الدول الرائدة الأخرى؛ ويتم نشر وإصدار تلك الإحصائيات والبيانات والتقارير بشكل دوري. وقد أشارت المادة ٢٠ من قرار مجلس الوزراء إلى انه تقوم الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بالتعاون مع المجلس أو من يفوضه المجلس في هذا الشأن بإعداد وإصدار ونشر التقرير الإحصائي السنوي للمسئولية المجتمعية للشركات والمنشآت.

الفرع التاسع: الامتيازات المالية للشركات المسئولة اجتماعيا

يعمل برنامج الامتيازات المالية باستمرار على وضع سياسات متكاملة لتوفير المزيد من الحوافز المالية لشركات ومنشآت القطاع الخاص المتميزة في مجال المسئولية المجتمعية مع تضمين هذه الامتيازات ووفقا لأحكام المادة (١٨) يتولى رئيس مجلس الصندوق الوطني للمسئولية المجتمعية أو من يفوضه إبرام مذكرات تفاهم مع الجهات المعنية، لاعتماد قائمة الامتيازات والحوافز التي يتم منحها للشركة والمنشآت المدرجة في المنصة.

الفرع العاشر: المشتريات المسئولة

برنامج "المشتريات المسئولة" إلى تخصيص نسبة من العقود الحكومية للشركات وموردي الخدمات المتميزين في مجال المسئولية المجتمعية من القطاع الخاص، الأمر الذي يتطلب تعديل معايير اختيار المقاولين والمزودين والموردين.

الفرع الحادي عشر: الإعلان السنوي للمسئولية المجتمعية

فعالية سنوية يتم عقدها بالتزامن مع "يوم زايد للعمل الإنساني"، وتتضمن

إعلان نتائج المؤشر الوطني للمسئولية المجتمعية، وكل من علامة وجواز المسئولية المجتمعية للشركات، مع تكريم الشركات المتميزة، وعقد ورش العمل، وغيرها من الفعاليات ذات الصلة بالمسئولية المجتمعية.وقد أشارت إلى ذلك المادة ٢١ من القرار فنصت على انه يقوم الصندوق بالتنسيق مع الوزارة بتنظيم فعالية سنوية لمناقشة كافة مستجدات المسئولية المجتمعية، كما يتم الإعلان فيها عن نتائج المسئولية المجتمعية للشركات والمنشآت، على أن تشمل الفعالية الإعلان عما يأتي:

أ. نتائج المؤشر الوطني للمسئولية المجتمعية.

ب. فئات علامة المسئولية المجتمعية والحاصلين عليها.

ج. نتائج الحاصلين على جواز المسئولية المجتمعية.

د. التعديلات في الاشتراطات والمعايير الخاصة بالمؤشر أو العلامة أو الجواز.

ه. التعديلات في الامتيازات والحوافز ذات الصلة.

و. نتائج عقد المنتديات واللجان ذات الصلة.

ز. احصائيات المسئولية المجتمعية.

ح. أية مواضيع ذات صلة يقرها الوزير.

المبحث الثالث

تقييم قرار مجلس الوزراء

إن قراءة متأنية لقرار مجلس الوزراء يعطينا فكرة عن ابرز الآثار المتوقعة من تطبيق القرار أو ما يعرف بالأهداف الإستراتيجية (المطلب الأول) وتقدير قرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (المطلب الثاني) التي نرى أنها تبرز الملامح الايجابية في حال تنفيذ القرار على ارض الواقع على النحو التالي

المطلب الأول: الآثار المتوقعة لتطبيق قرار مجلس الوزراء

لقد اصبحت المسئولية المجتمعية للشركات بمثابة صمام الأمان الذي تسعى الدول في جميع أنحاء العالم إلى تطبيقه وتعزيزه من أجل تحقيق المزيد من الرخاء لشعوبها، وحماية البيئة والحفاظ على الطبيعة على حد سواء؛ يسعى قرار مجلس الوزراء لمسار المسئولية المجتمعية للشركات تحقيق الأهداف الاستراتيجية:

- زيادة الوعي بقيم المسئولية المجتمعية للشركات.
- إطلاق شراكة تنموية مستدامة بين القطاعين العام والخاص.
- تعزيز الإدراك العام لمفهوم ممارسة المسئولية المجتمعية.
- تشجيع الشركات على تطبيق نظم عمل المسئولية المجتمعية
- تنظيم وتوجيه مساهمات الشركات نحو المشاريع التنموية المجتمعية.

المطلب الثاني: تقدير قرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠١٨

١- شهد قرار مجلس الوزراء مفهوماً أكثر تقدماً لكلمة "الشركات" في تعبير "المسئولية المجتمعية للشركات" بحيث أصبحت الكلمة تتجاوز الكيانات التجارية الربحية لتشمل ليس فقط منظمات النفع العام بل أيضاً الأجهزة والهيئات الحكومية.

٢- اخذ القرار عدة تعريفات ومفاهيم للمسئولية المجتمعية للشركات من أشهرها أنها تشير إلى أشكال مختلفة من الأنشطة التطوعية التي تقوم بها الشركات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، بحيث يكون لتلك الأنشطة أثر إيجابي على البيئة العامة التي تعمل فيها تلك الشركات.

٣- تحولت المسئولية المجتمعية للشركات في قرار مجلس الوزراء من الالتزام الاجتماعي الطوعي ذو الطابع الأخلاقي إلى الالتزام القانوني إذ جعلت المسئولية الاجتماعية بما تنطوي عليه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية التزاما قانونيا يوازي باقي الالتزامات كما منح قرار مجلس الوزراء آليات قانونية تلزم الشركات بأداء دورها الاجتماعي وإلا عد ذلك مخالفة للقانون.

٤- استطاع قرار مجلس الوزراء تنظيم صور المسئولية المجتمعية للشركات بشكل دقيق وواضح لغرض تحديد نطاق المسئولية بالنسبة للشركة من جهة وتعريف المستفيدين من عمال أو بيئة عمل أو حتى مجتمع محلي بالحقوق التي لهم تجاه الشركة.

٥- تحويل مبادرات المسئولية المجتمعية للشركات إلى واقع ملموس يعمل على تحسين حياة الناس، وبناء البنى التحتية للتنمية المستدامة، وحماية البيئة.

٦- تسعى الحكومة من قرارها إلى إحداث تحول جذري في مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات، من خلال الانتقال من مجرد المساهمة في الأنشطة الخيرية إلى إطلاق مبادرات إنمائية محكمة التنظيم على المستوى الوطني.

٧- تهدف الحكومة من قرارها إلى إقامة مشاريع مبتكرة للتنمية المستدامة من خلال الشراكة الفعالة بين مؤسسات القطاع الحكومي الرسمي وشركات ومنشآت القطاع الخاص؛ وتنبثق هذه الشراكة عن رؤية طويلة الأجل لتعميق ثقافة العمل الاجتماعي الإنمائي في جميع أنحاء الدولة.

٨- إن قرار مجلس الوزراء يرسم إستراتيجية قانونية فعالة لدمج مبادئ المسئولية الاجتماعية للشركات في التنظيم الذاتي للشركات إذ يربط القيم الاجتماعية بالحوافز الاقتصادية والتأثير بشكل غير مباشر على الشركات لإدماج مبادئ المسئولية

الاجتماعية للشركات في صميم استراتيجيات التنظيم الذاتي الخاصة بها.

٩-حسم قرار مجلس الوزراء القضية التي تثور على الدوام حول ما إذا كانت المسئولية المجتمعية للشركات تتعارض مع هدف البحث عن الربح المحدد في قانون الشركات الاتحادي إذ أصبحت تأخذ الشركات الحديثة والناجحة نظرة طويلة عن البحث عن الربح وترى المسئولية المجتمعية للشركات كميزة ذات قيمة مضافة، وليس عنصر التكلفة. إذ تجعل هذه الشركات المسئولية المجتمعية جزءًا من تقييمها إلى جانب مؤشرات الأداء التقليدية.

١٠- تغيرت رؤية الشركات للمسئولية المجتمعية في ضوء قرار مجلس الوزراء إذ إن المسئولية المجتمعية للشركات كإدارة للمخاطر بمعنى أن إهمال القضايا البيئية أو الالتزامات الاجتماعية يمكن أن تدمر أعمالها بالكامل. بمجرد ضياعها، ويمكن أن تكون استعادة السمعة مستحيلة وستؤثر عواقب الإفلاس على كل مجموعة من أصحاب المصلحة، من الموظفين إلى المستثمرين، وفي النهاية على الاقتصاد ككل.

الخاتمة:

حاولنا في هذا البحث التعريف بمحتوى قرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ والأهداف المرجوة منه، والتي يأتي في مقدمتها زيادة الوعي بقيم المسئولية المجتمعية للشركات وإطلاق شراكة تنموية مستدامة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الإدراك العام لمفهوم ممارسة المسئولية المجتمعية وتشجيع الشركات على تطبيق نظم عمل المسئولية المجتمعية وتنظيم وتوجيه مساهمات الشركات نحو المشاريع التنموية المجتمعية.

إن قرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ جاء في ٢٧ مادة أتت بأحكام مفصلة عن مسارات المسئولية المجتمعية واعتنت بمنح المنصة الذكية للمسئولية المجتمعية أولوية كوسيلة تقنية لتفعيل شراكة حقيقية بين الشركات التجارية، وجهات النفع العام، والهيئات الحكومية من أجل تنفيذ مبادرات، ومشاريع، وبرامج التنمية المستدامة التي تتبناها حكومة دولة الإمارات العربية ولقد تغير المعنى الخاص بمصطلح "التنمية المستدامة" و"المسئولية الاجتماعية للشركات" من خلال قرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ إلى نقطة أصبحت فيها هذه المفاهيم عمليتين مترابطتين لضمان تنمية المجتمع على نطاق واسع. وقد أعطى تقاربها بعدًا للآليات التنظيمية والشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة بل يمكن القول إن المسئولية المجتمعة للشركات في الإمارات هي واقع ملموس ولا أدل من أن صندوق الوطن

الذي تم إطلاقه مؤخرا تم دعمه بأكثر من ٧٠٠ مليون درهم من الشركات لدعم المسئولية المجتمعية[١٤].

إن تطوير إستراتيجية معيارية لدمج المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال التنظيم القانوني أمر صعب ولكنه مهم. فهو أمر صعب، لأن التنظيم القانوني يمكن أن يضر بتنمية الأعمال إذا كان يضيق نطاق الابتكار في مجال الأعمال ويصبح حاجزا أمام الممارسات التجارية المعتادة للشركات. لكنه مهم، لأنه يحدد وسائل قانونية آمنة لإدماج مبادئ المسئولية الاجتماعية للشركات في التنظيم الذاتي للشركات ولقد حاول قرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ أن يحدث التوازن بين الابتكار والإبداع وبين التنظيم القانوني واستطاع لحد كبير أن يحقق النجاح المطلوب[١٥].

إن الإمارات التي تعد الأكثر عطاء على مستوى العالم وفقا لمؤشر العطاء العالمي، سعت من خلال جملة من الإجراءات آخرها قرار مجلس الوزراء للمشاركة المجتمعية إلى إحداث تحول جذري في المسئولية المجتمعية للشركات عبر الانتقال من مجرد المساهمة في الأنشطة الخيرية إلى إطلاق مبادرات إنمائية محكمة التنظيم على المستوى الوطني.

وبعد: فهذا ما يسّر الله جمعه حول النظام القانوني للمسئولية المجتمعية للشركات في الإمارات من خلال قراءة متأنية لقرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ٢٠١٨، والحمد لله أولاً وآجرا، وصلّى الله على خير خلقه محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

هوامش البحث:

[١] محاور عام الخير ٢٠١٧ منشور على الموقع الالكتروني:
https://www.mohap.gov.ae/ar/aboutus/Pages/YearOfGiving.aspx

[٢] يعود مفهوم المسؤولية الاجتماعية للعالم الاقتصادي آدم سميث الذي أكّد أنّ كافة منظمات الأعمال تسعى لتقديم أفضل الخدمات لعموم المجتمع وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح وبما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة. فالربح هنا أصبح هدفاً أحادياً تسعى إليه المنظمة خبر منشور بتاريخ ٢٠١٩/٥/٥ على موقع البيان الاقتصادي:
https://www.albayan.ae/economy/local-market/٢٠١٩-٠٥-٠٥-١.٣٥٥٢١٢٤

[٣] أسهم قانون الشركات الصادر عام ٢٠١٥ في تمكين المشاركة الوطنية القوية في المسؤولية الاجتماعية للشركات،خبر منشور بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢ على موقع العين الإخبارية:
https://al-ain.com/article/social-responsibility-sharjah-foreign-investment

[٤] خبر منشور على موقع الإمارات اليوم -https://www.emaratalyoum.com/local section/other/٢٠١٨-٠٢-٠٥-١.١٠٦٨٧٥٠

[٥] خبر منشوربتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٨ على موقع الاتحاد:
https://www.alittihad.ae/article/٨٧٠٠/٢٠١٨/%D٩%٨٥%D٨%AD%D٩%٨٥%D٨%AF

[٦] للاطلاع على تفاصيل قرار مجلس الوزراء منشور على الموقع الالكتروني:
https://www.csruae.ae/ar/Laws-and-legislation

[٧] انظر التعريف على موقع البوابة الرسمية لحكومة الإمارات:
https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/corporate-social-responsibility

[٨] يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة بأنها «التزام الشركات بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد.« ويعرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية بأنها «مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي.« كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم.. خبر منشور بتاريخ ٢٠١٩/٥/٥ على موقع البيان الاقتصادي:
https://www.albayan.ae/economy/local-market/٢٠١٩-٠٥-٠٥-١.٣٥٥٢١٢٤

[٩] خبر منشور على موقع وكالة أنباء الإمارات:
https://wam.ae/ar/details/١٣٩٥٣٠٢٨٠٦٢٠٥

[١٠] في نوفمبر ٢٠١٩، أنشأ الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية للشركات منصة المسؤولية المجتمعية للشركات ، خبر منشور على البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات:
https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/business/corporate-social-responsibility/national-fund-for-corporate-social-responsibility

[١١] أعلنت المنصة حتى الآن عن خمسة مشاريع تبحث عن التمويل ودعم الشركات والمنشآت الحريصة على المسؤولية الاجتماعية، هي: الأكاديمية الوطنية للبنية التحتية، التي تعتبر مشروعا متكاملا يسهم في تطوير البنية التحتية، وتحظى بدعم مباشر من وزارة تطوير البنية التحتية ووزارة التغير المناخي والبيئة، ويهدف المشروع إلى مساندة الكوادر الوطنية في المساهمة الفعلية كفنيين واستشاريين وداعمين فنيين ومساندين في مجالات البنية التحتية، بهدف دعم استراتيجيات التوطين والمؤشرات المتعلقة به، وإدارة البيانات الخاصة لإيجاد

حلول للتحديات المحلية والإقليمية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. كما تشمل المنصة مشروع ألواح الطاقة، الذي يهدف إلى توفير ألواح الطاقة الشمسية لبيوت المتعففين من كبار المواطنين و أهالي أصحاب الهمم ومستفيدي الضمان في المناطق النائية، ويحظى بدعم من وزارة تنمية المجتمع بهدف توفير نمط حياة مستدام يتماشى مع مؤشرات البصمة البيئية الخضراء والحصول على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. و يشمل مشروع المركز العالمي للتوحد، مركزا لتنمية المهارات وتعديل السلوك، ومركزا طبيا يضم مختصين في الطب النفسي والأعصاب والتخاطب والتغذية، وأماكن ترفيهية وتعليمية، وتدعمه وزارة تنمية المجتمع بهدف تحقيق الاندماج الكامل لأصحاب الهمم وتسخير التكنولوجيا في دمجهم. و يهدف مشروع منجم الإمارات الذي ترعاه وزارة التغيير المناخي والبيئة إلى جمع النفايات في الأحياء والمناطق السكنية عبر تشجيع وإشراك أفراد المجتمع ومؤسساته على المساهمة في التقليل من النفايات ورفع نسبة معالجتها، وتقوم فكرته على إنشاء وتشغيل مراكز لتجميع المواد القابلة لإعادة التدوير موزعة على الأحياء السكنية ومواقع استراتيجية تغطي مناطق محددة على مستوى الدولة. ويعد مشروع قرية العائلة، الذي تدعمه هيئة تنمية المجتمع في دبي، من بين أبرز المشاريع التي تضمها المنصة الذكية للمسؤولية المجتمعية للشركات بحيث تعمل على توفير بيت حقيقي للأطفال الأيتام يمنحهم جوا عائليا مستقرا ومتوازنا، ويستهدف تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم واحد وهو القضاء على الفقر ،، انظر تفاصيل الخبر المنشور منشور بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩ على موقع وكالة أنباء الإمارات
https://wam.ae/ar/details/١٣٩٥٣٠٢٨٠٦٢٠٥

[١٢] في ٢٦ نوفمبر /٢٠١٩ شهد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي إطلاق المنصة الذكية للمسؤولية المجتمعية للشركات الهادفة إلى تمكين القطاع الخاص من المساهمة الفعالة في عجلة التنمية المجتمعية المستدامة في الدولة.
خبر منشور بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩ على موقع وكالة أنباء الإمارات:
https://wam.ae/ar/details/١٣٩٥٣٠٢٨٠٦٢٠٥

[١٣] بلغ عدد العلامات الممنوحة للشركات من علامة غرفة دبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وهي العلامة التي تساعد الشركات على تقييم ومراجعة خطوات واستراتيجية الأعمال المسؤولة المطبقة داخل الشركات، ٣٥٩ علامة منذ إطلاق المبادرة في عام ٢٠١٠.وتركز العلامة بحلتها المحدثة على أربعة مجالات رئيسية وهي مكان العمل والسوق والبيئة والمجتمع المحلي حيث أجريت عدة تحسينات على العلامة لتشمل نظاماً معيارياً جديداً لاحتساب نقاط التقييم وعوامل مطورة لتقييم قوة سياسات وممارسات المسؤولية الاجتماعية ومعايير جديدة للتقييم، حيث تتيح لها اكتشاف نقاط الضعف والقوة في توجهاتها العملية لإدارة تأثيرات نشاطها التجاري على البيئة والمجتمع، كما يمكن الاستفادة من العلامة في إجراء مراجعةٍ داخلية للسياسات الاجتماعية المسؤولة المطبقة في الشركة، وتقييم الأداء وتطويره في كافة النواحي.
خبر منشور بتاريخ ٢٠١٩/٥/٥ على موقع البيان الاقتصادي:
https://www.albayan.ae/economy/local-market/٢٠١٩-٠٥-٠٥-١.٣٥٥٢١٢٤

[١٤] خبر منشور بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٧ على موقع اخبار عجمان:
http://ajmannews.ae/news.php?id=٣٠٧٢٥&cat_id=٢

[١٥] أظهر رصد أجراه «البيان الاقتصادي» استناداً إلى تقارير الحوكمة لعام ٢٠١٨ الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصتي دبي وأبو ظبي، توسع برامج المسؤولية الاجتماعية لتشمل برامج دعم ورعاية كل القطاعات التعليمية والصحية والثقافية والرياضية والاقتصادية والفنية وغيرها. وأسهمت شركة إعمار العقارية في العديد من المبادرات المتعلقة بتنمية المجتمع ومنها، تبرعات لصندوق الوطن بقيمة ٨٩.٤ مليون درهم، ومؤسسة إعمار الخيرية لمركز النور لتدريب وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بـ ٤.٦٤٧ ملايين درهم، ومؤسسة الجليلة لدعم التعليم والأبحاث الطبية بمليوني درهم. وقد بذلت شركة اتصالات جهوداً في المساهمة في إطلاق ودعم العديد من المبادرات المجتمعية الخاصة بالتغير المناخي، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وبلغ إجمالي ما أنفقته اتصالات على أنشطة المسؤولية الاجتماعية خلال العام الماضي، نحو ٢٧.٦ مليون درهم، توزعت بواقع ١٧.٤ مليوناً على الشباب والرياضة و٥.٢ ملايين على الابتكار والتعليم والصحة و٢.٧ مليون على أنشطة الدعم الثقافي والبيئي والمجتمعي و٢.٣ مليون على التنمية المجتمعية. كما أسهمت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة في العام الماضي بما قيمته ١٤.٤٣٠ مليون درهم لدعم العديد من المبادرات والحملات المجتمعية عبر استراتيجيات واضحة تتمحور حول التنمية المستدامة، والبرامج الاجتماعية وقدمت داماك العقارية مساهمة نقدية بقيمة ١٠.٧ ملايين درهم من خلال مؤسسة حسين سجواني– داماك الخيرية، لصالح مبادرة «المليون مبرمج عربي» والتابعة لمؤسسة دبي المستقبل. وتنوعت مساهمات شركة الاتحاد العقارية بين نقدية وعينية، حيث قدمت دعماً بقيمة ٣٢٣ ألف درهم كجهة رعاية إلى نادي الظفرة للرماية وبقيمة ٥٠ ألف درهم كجهة رعاية لمهرجان شرطة أبو ظبي لأصحاب الهمم. وقامت شركة أرامكس بالمساهمة في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة بمبلغ ٣ ملايين درهم، ما يمثل ٠.٥% من الأرباح قبل الضريبة.فيما قامت شركة ديار للتطوير بإطلاق النسخة الثانية من برنامج «ديار الخير» لصيانة المنازل بالتعاون مع جمعية البر وجمعية بيت الخير، وتم خلاله البدء بصيانة ٧ منازل في الإمارات للأسر محدودة الدخل بتكلفة ٣٧٦ ألف درهم. وقامت شركة عُمان للتأمين بدعم حملة السلامة على الطرق وذلك بتخصيص جوائز مالية للسائقين الآمنين بلغت قيمتها ٣٠ ألف درهم كمساهمة في مسابقة «شال جولد ستار» المدعومة من هيئة الطرق والمواصلات، وبلغت المساهمة الإجمالية للشركة للمساعدة على نشر التوعية حول السلامة على الطرق في الإمارات ٦٠ ألف درهم. فيما قامت الشركة الإسلامية العربية للتأمين (سلامة) بالمساهمة في دعم المفوضية السامية لأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمبلغ ١٧.٥٣٠ ألف درهم ضمن مشاركتها في مبادرة عام الخير، التي أطلقتها الحكومة الرشيدة. وتسهم شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين «أمان» في جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم بشكل سنوي وآخرها في رمضان الماضي وهي من الرعاة الرئيسيين للجائزة. فيما تعتبر الشركة العربية الإسكندنافية للتأمين، أحد الرعاة الأساسيين في سباقات الفروسية في دبي بموجب مساهمة نقدية كأحد الرعاة وكذلك عينية متمثلة بتوزيع جوائز على الفائزين. فيما أنفقت شركة دانة غاز ما يقارب مليوني درهم على أنشطة اجتماعية وتعليمية وصحية في الإمارات منها دعم مادي ١٥ ألف درهم إلى مؤسسة الشارقة للتمكين الاجتماعي لتوفير التعليم للأيتام من خلال

مشروع التمكين الأكاديمي على نطاق واسع والذي يهدف إلى توفير فرص التعليم للأيتام بعنوان «علم بالقلم»، ودعم بقيمة ١٠ آلاف لنفس المؤسسة لحملة «سدرة الأمنيات» لتحقيق أمنيات الأيتام. وبلغ إجمالي المبلغ الذي أنفقته شركة أغذية على مبادرات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية ٧٦٠ ألف درهم، فيما أنفقت شركة أدنوك للتوزيع ٧١٠ آلاف درهم على دعم مشاريع التنمية الاجتماعية.

[١٦] خبر منشور بتاريخ ٢٠١٩/٥/٥ على موقع البيان الاقتصادي:
https://www.albayan.ae/economy/local-market/٢٠١٩-٠٥-٠٥-١.٣٥٥٢١٢٤

المصادر:

١.حسين الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد ٩٠، ٢٠١٠.

٢.خليل عبد الله المدني، المسؤولية الاجتماعية للشركات ومؤسسات الأعمال، مؤتمر: المسؤولية الاجتماعية لقطاع المصارف والمؤسسات المالية، الخرطوم- قاعة الصداقة- ٢٠-٢١ نوفمبر ٢٠١٣م.

٣.صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ٢٣-٢٥ مارس٢٠٠٩، بيروت، الجمهورية اللبنانية

٤.مولاي لخضر عبد الرزاق وبوزيد سايح، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، مداخلة الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، فيفري ٢٠١١.

٥.نوال ضيافي ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة أبو بكر بلقايد (تلمسان)، الجزائر ٢٠٠٩-٢٠١٠

٦.نوزاد عبد الرحمن الهيتي- المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال حافز للتنمية- مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات- المؤتمر الثاني للمسؤولية الاجتماعية للشركات- العدد الأول - ١٩-٢٠ أبريل/٢٠١١م.

References:

١-Abrams, F.W. ١٩٥١. "Management's Responsibilities in a Complex World." Harvard Business Review ٢٩, no. ٣, pp. ٢٩–٣٠.

٢-Aguinis, H., and G. Ante. ٢٠١٢. "What We Know and Don't Know about Corporate Social Responsibility: A Review and Research Agenda." Journal of Management ٣٨, no. ٤, p. ٩٣٣.

٣-Al Gore and D. Blood. March ٢٨, ٢٠٠٦. "For People and Planet." The Wall Street Journal, p. A٢٠.

٤-Anderson, R. February, ٢٠٠٩. "The Business Logic of Sustainability." TED٢٠٠٩, http://www.ted.com/talks/ray_anderson_on_the_business_logic_of_sustainability

٥-Authers, J. December ٢٣, ٢٠١٣. "Today's Liquid Markets Are Open to Hayekian Criticism." Financial Times, p. ١٢.